



ماهية وآراء الجناح الأول للتحالف الديمقراطي الإرتري

مكتب إعلام
التحالف الديمقراطي الإرتري (1)
2007 /4/16م

من هو الجناح الأول للتحالف الديمقراطي الإرتري؟

الجناح الأول للتحالف الديمقراطي الإرتري هو مظلة ائتلافية تتكون من جبهة الإنقاذ الوطني الإرترية، جبهة التحرير الإرترية/ المجلس الثوري والحزب الديمقراطي الإرتري.

إن هذه التنظيمات، سواء علي المستوى التنظيمي الخاص، أو علي مستوى عضويتها في تجمع القوى الوطنية الارترية في السابق أو في التحالف الديمقراطي الإرتري الحالي، ناضلت بلا هوادة ودون كلل أو ملل في سبيل تعديل فقرتي الشريعة والقوميات في الميثاق، كما أن التحالف بين هذه التنظيمات قائم علي الإرث السياسي والنضالي المشترك لتلك التنظيمات التي ظلت تجادل و تناضل لعدة سنين من أجل إحداث التغيير وتدعو الي ضرورة أن يكون برنامج العمل الائتلافي مقتصرأ علي نقاط الحد الأدنى التي تحظى باتفاق ورضا الجميع، وأن كل الأفكار التي لا يتوفر لها شرط الإجماع يجب أن لا يتضمنها الميثاق.

جبهة الإنقاذ الوطني حتي مؤتمرها التوحيدى الذي عقد في منتصف أغسطس 2006م، كان كلٌ من تنظيماتها الثلاث، جبهة التحرير الإرترية/ المؤتمر الوطني، الجبهة الثورية الديمقراطية الإرترية والحركة الشعبية الإرترية، يمثل علي حدة بممثلين اثنين (2)، وبموجب قرار القيادة المركزية للتحالف في اجتماعها الذي عقد في أبريل 2006م كان كلٌ من تنظيماتها الثلاث يدفع علي انفراد اشتراكه الشهري للتحالف، وكذلك حصته من المال اللازم لتسيير أعمال انعقاد مؤتمر التحالف. وبعد المؤتمر الثاني للتحالف أضحت تلك التنظيمات تمثل مجتمعة بممثلين اثنين (2) فقط، أسوةً بالتنظيمات الأخرى، علماً بأن جبهة التحرير الإرترية/ المجلس الثوري كان لها رأي يقول بأن تمثل جبهة الإنقاذ بأربعة (4) أعضاء في القيادة المركزية.

بالإضافة إلى ذلك، كان الجناح الأول للتحالف الديمقراطي الإرتري، يناضل أيضاً من أجل أن يكون المؤتمر أعلى سلطة تشريعية تشرف على نشاطات القيادة المركزية في هيكل التحالف الديمقراطي الإرتري. وهو الجناح الذي بذل كل ما في وسعه لجعل انعقاد المؤتمر الثاني للتحالف في فبراير الماضي واقعاً معاشاً.

الخيارات التي قدمها الجناح الأول للتحالف الديمقراطي لحل الأزمة التي طرأت في اجتماع القيادة المركزية بعد المؤتمر:-

- 1- أن يكون الأخ/ الحسن علي أسد نائب رئيس جبهة التحرير الإرترية، رئيساً للمكتب التنفيذي للتحالف الديمقراطي الإرتري.
- 2- بعد أن وصلت الحلول المقدمة إلى طريق مسدود، اقترح جناحنا أن تكون هناك هيئة مؤقتة يتساوي فيها في التمثيل جناح التحالف تقوم بمهام عمل المكتب التنفيذي ويرأسها الجناح الثاني للتحالف.
- 3- بعد رفض المقترح آنف الذكر وبعد أن جمد حزب النهضة عضويته في التحالف بسبب تشعب الخلاف، حتى وصول الجناحين الي اتفاق، تقدم الجناح الأول بمقترح تكوين قيادة مؤقتة يتساوي فيها الطرفان في التمثيل ويرأسها تنظيم حزب النهضة المحايد.

لهذا لا يمكن بحال من الأحوال وصف التحالف الديمقراطي الأرتري/ الجناح الأول بأنه جناح يعمل على إثارة الإنشقاق وتضخيم القضايا الثانوية. بل على العكس من هذا، يؤمن التحالف الديمقراطي الإرتري/ الجناح الأول بوحدة الشعب والأرض وقوي المعارضة الإرترية كهدف مركزي. ويؤمن هذا الجناح بالميثاق الذي أقره المؤتمر الثاني للتحالف ويرى ضرورة تأييده من قبل الشعب والالتفاف حوله، ويتعهد بهذه المناسبة أن يعمل من أجل إنفاذه دون كلل أو ملل.

رأي الجناح الاول للتحالف في الائتلاف أو التجمع أو التحالف:-

الجناح الأول للتحالف الديمقراطي الإرتري، يرى أن الائتلاف بحكم أنه مظلة تضم تنظيمات عديدة ذات برامج متباينة، يجب أن تجاز قرارات القيادة المركزية فيه بالإجماع أو شبه الإجماع عند التصويت. من المعروف أن اتخاذ القرارات بالإتفاق الكامل أو شبه الكامل في التصويت، قد لا يلبي الحاجة الي اتخاذ القرارات العاجلة، وبالتالي من الممكن من هذه الناحية أن يعمل هذا الشرط علي إعاقة بعض الأعمال. ولكن الخيار المتاح أمامك في هذه الحالة، هو إما أن تعمل بلا كلل من أجل الحفاظ علي وحدتك، والاستمرار في عملية التفاهم والحوار، وإما التضحية بوحدة مقابل اتخاذ القرارات العاجلة والمتسرة. لقد أثبتت تجربتنا الحالية بما لا يدع مجالاً للشك، أن الجناح الثاني قد تسبب في الإنشقاق الذي حدث في التحالف الديمقراطي الإرتري في الاجتماع الأول للقيادة المركزية، لتمسكه بتفكيره الخاطئ الذي سوغ له ادعاء صوابية اتخاذ القرارات بالأغلبية العادية 1+50 وأنه ما لم نأخذ بهذا المبدأ فإن نشاط التحالف سوف يتجمد ويعاق...و...والخ. وإذا كان المطلوب اتخاذ قرارات عاجلة

فقط، لا يختلف اثنان في أن سرعة اتخاذ القرار لدى النظام الدكتاتوري لا تجد لها مثيلاً في النظم السياسية الأخرى في العالم. يضاف الي ذلك أنه وبحكم أن القرار الذي يستند علي الوفاق المشترك، يشجع الحوار الذي يعتمد علي مبدأ الأخذ والعطاء، ويساعد علي إيجاد الحل الوسط الذي يشعر جميع الفرقاء المعنيين بروح الكسب والانتصار، فإننا علي يقين بأن هذا الأسلوب في اتخاذ القرارات لا بديل له في العمل الإيتلافي. وأن الهدف من خفض نسبة اتخاذ القرار بثلاثة أرباع (3/4) الأصوات في السابق إلي الثلثين (2/3) بالنسبة للمكتب التنفيذي، قصد منه من ناحية رفع النصاب الي ما فوق ال50 +1، وذلك للحيلولة دون اتخاذ قرارات متسرة أو عاجلة، ومن ناحية أخرى كان الهدف منه تسهيل سير عمل المكتب التنفيذي بعدم تقييده بنسبة الثلاثة أرباع (3/4)، وكذلك مراعاة لما يميز طبيعة عمل الجهاز التنفيذي عن عمل القيادة المركزية (الجهاز التشريعي)، وتقديراً لآلا تتسبب نسبة الثلاثة أرباع (3/4) في التضيق بشدة علي ممارسة المكتب التنفيذي لسلطاته التنفيذية (الإجراءات الروتينية) بشكلٍ سلس ومرن.

في مفهومنا، فإن القرارات التي تتخذها القيادة المركزية، بما فيها مسألة انتخاب القيادة، هي قرارات سياسية، ولكن من المؤكد أن المكتب التنفيذي بعد ذلك قد يقوم بالعديد من الخطوات الفنية الكبيرة أو الصغيرة والتي يتطلبها ترجمة تلك القرارات في واقع العمل اليومي، فمثلاً لا يمكن أن نسوي في الدرجة بين انتخاب رئيس المكتب التنفيذي (من أعمال ومهام القيادة المركزية) وتوجيه كادر في موقع معين الذي هو (من مهام المكتب التنفيذي). لهذا فإن كلاً من مقترح الجناح الثاني للتحالف القائل بانتخاب القيادة بنسبة ال50+1، واتخاذ القرارات الأخرى للقيادة المركزية بثلاثة أرباع (3/4) الأصوات، واختراعه الجديد الذي يقضي بتقسيم قرارات القيادة المركزية إلي قضايا صغيرة وأخرى كبيرة، أشبه ما يكون بالقيام بتقطيع قانون ما أو مبدأ من المبادئ بالفأس. عجباً هل يوجد قرار سياسي آخر أكبر من انتخاب القيادة أو قضية السلطة؟ والغريب في الأمر، أن تعتبر انتخاب القيادة وكأنه شئ ثانوي لا يستحق الاهتمام، وفي ذات الوقت تتشبث بكرسي القيادة، ولا تقبل بالتغيير وتتحجر بكل تعنت وتشدد حتي لو انتهى الأمر إلي شق التحالف!!! ألا يعد هذا في حد ذاته تناقضاً؟ وإذا افترضنا جدلاً وجود الحاجة الي التقسيم، فما هي المعايير التي نتخذها لتحديد المواضيع الصغيرة والكبيرة؟ وهل نسوا أن ما يراه تنظيم بعينه قضية كبرى تستحق الاهتمام، قد لا يشكل أية أهمية بالنسبة لتنظيم آخر؟!.

تقاليدنا وتجاربنا :-

نسمع في بعض الأحيان كلاماً من قبيل أننا درجنا في تقاليدنا و تجاربنا السابقة علي الانتخاب بنسبة ال50+1. في المقام الأول يجب أن نعلم أن انتخاب كل رؤساء القيادة المركزية والمكتب التنفيذي كان بالإجماع أو ثلاثة أرباع (3/4) الأصوات. ولم يحدث في التاريخ، سواء في تجمع القوي الوطنية الارتيرية أو التحالف الديمقراطي الإرتيري أن انتخب الرئيس بنسبة ال50+1، وأن ما اختلفنا عليه في الاجتماع الأول

للتحالف الديمقراطي الإرتري كان انتخاب رئيسي القيادة المركزية والمكتب التنفيذي. حقاً إنها لظاهرة تدعو للاستغراب والرتاء في أن معاً !!!، أما اختيار بقية أعضاء المكتب التنفيذي، فيتم وفقاً لنص المادة التاسعة (9) الفقرة الثانية من دستور التحالف الديمقراطي الإرتري المقر في المؤتمر الثاني للتحالف، التي تنص علي: (يقدم رئيس المكتب التنفيذي للقيادة المركزية مرشحيه لشغل المناصب التنفيذية طالباً مصادقتها علي مقترحه)، وبالتالي فإن الدافع لتقديم مرشحيه إلي القيادة المركزية ليس إلا للتأكد من حصولهم أو عدم حصولهم علي نسبة ثلاثة أرباع (3/4) الأصوات، وليس شيئاً آخر. ولكن الغريب في الأمر، هو أنه عندما نقول لهم إن تقاليدنا وتجاربنا أيضاً، لا تسمح لرئيس المكتب التنفيذي بالاستمرار في منصبه لأكثر من دورة واحدة إلا بالوافق التام، يردون علينا بأن دستورنا لا ينص علي هذا. وإذا قلنا لهم في دستورنا أيضاً لا يوجد نص يسمح بانتخاب القيادة بنسبة 1+50، يردون علينا بأن ذلك ما درجنا علي العمل به في تقاليدنا وتجاربنا السابقة، ألا يعني هذا ازدواجية في المعايير!!!؟

لم نكن عاجزين عن مجارة من يوردون الأمثلة علي ما يعدونه تجاربهم، بإيراد ما يوضح أن الأمر لم يكن كما يزعمون، بيد أننا ما دمنا لا ننقاد الا بدستور التحالف الديمقراطي الإرتري الذي أقره مؤتمره الثاني، وليس بالدساتير والقوانين السابقة، ولا شيء يضطرنا الي التقيد والالتزام بأمر تلك الدساتير والقوانين الغابرة، لا نجد مبرراً للدخول في متاهة من اللف والدوران حول ذلك كله. حيث إننا نفهم تماماً بأنه لا فائدة ولا ثمرة ترجى من المغالطات الفارغة حول ما انقضى من الأحداث، لم كان هذا، ولم لم يكن ذلك من الأمور.

مسألة الأقلية والأغلبية:-

حول الحديث عن الذي يمثل الأكثرية ومن الذي يمثل الأقلية، نرى أنه كان المفترض استكمال الدراسة التي أجريت عن عملية التمثيل النسبي لتصل الي نهايتها المنطقية، فقد وضعت الكثير من المعوقات أمام إجراء هذه الدراسة، وحتى في المؤتمر لم تقدم للمناقشة العامة أية دراسة أو آراء حولها. وفي الظروف التي لا تتوفر فيها مثل هذه الدراسات، فإن الحديث عن الأقلية أو الأكثرية لا يمكن أن يجدي نفعاً، اللهم الا أن يكون محاولة لإقناع الذات. إن الاكتفاء بمجرد إحصاء أسماء التنظيمات فقط دون الأخذ في الاعتبار حجم ونفوذ ونشاطات التنظيم، لا يمكن أن يصلح معياراً نقيس به حجم الأكثر أو الأقل. ففي تجاربنا كانت التنظيمات التي تقول: إننا جميعاً متساوون ولهذا يجب أن نتساوي في التمثيل، تدعي عدم القدرة علي دفع الاشتراكات بحجة ضعف إمكاناتها المالية، وبالتالي فهي لا تستطيع التساوي مع الآخرين في الدفع، وبعضها يهرول للدفع عشية المؤتمر، وجزء آخر منها لم يسدد حتي الآن دين التحالف عليه.

من المفهوم أيضاً، أن المعيار الآخر لقياس وتحديد الأكثرية والأقلية، لا يتوفر إلا عند إتاحة التنافس الديمقراطي الحر والعدل بين التنظيمات والأحزاب السياسية للحصول على ثقة الشعب عبر صناديق الانتخابات، إلا أن تحقيق هذا في إرتريا في ظل النظام الدكتاتوري القائم حلم بعيد المنال. بيد أنه، ومهما يكن من أمر، فإننا لا نشك لحظة في أن شعبنا يمكن أن يخفى عليه من الأكثر ومن الأقل، وكل ما نتمناه هو أن يقدم من يدعون أنهم الأكثر الكثير والأكثر وأن يقدم الأقل ما تسمح به إمكاناته في معركتنا من أجل إسقاط النظام الدكتاتوري وإرساء النظام الديمقراطي.